

الْكِتَابُ الْشَّوَّرِيُّ

مجلة مغربية عربية

انفصال الطابور الخامس داخل الحركة الالتحادية
مقذمات حول الانفاس الثاربخني
للقيادات الإصلاحية المغامرة
ملامح عن ثورة ناد العينين
الباحثة الوطنية في الجمهورية العربية اليمنية

1983

2

ALIKHTIAR – ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1983 - N°2 - 8ème année - 10 F.

"الانفتاح" الجديد

بين المهزلة الانتخابية وافلاس التسلط الانتهازي

أعلن النظام المغربي عن تنظيم الانتخابات لتجديد "المجالس البلدية والقروية والبرلمان". وعلمون أن هذه المؤسسات الصورية قد انتهت مدة صلاحيتها منذ أزيد من سنتين، وتم تمديد عمرها عبر مهزلة استفتائية مفروضة، في شهر ماي ١٩٨٠ . والحقيقة أن النظام قد دخل في تحضير مسلسله "الانتخابي" الجديد منذ عدة أشهر، حيث دفع في اتجاه تفريخ "أحزاب" جديدة حول أتباعه لتمييع الساحة السياسية. وقد نظمت هذه الأحزاب المصنوعة حملتها الانتخابية بوسائلها المعهودة: شراء الزبائن، المؤتمرات الافتراضية .. هذا في نفس الوقت الذي أقدم فيه الحكم على تعبيد نهج القمع والخيانة منذ أن وضعت اتفاقية يونيـوـ٨١ حداً للمسلسل السابق.

مقدمة "المسلسل الجديد"

ان الاقدام على هذا "الانفتاح" الجديد قد جاء بعد مرحلة تجميد اضطر النظام الالتجاء اليها لمجموعة من الاسباب :

- لقد كان النظام بحاجة الى بعض الوقت لتطويق انعكاسات اتفاقية يونيـوـ٨١، التي عقبتها حالة استثناء غير معلنة، حيث لم يوجد مخرجا من المال التراجعي الذي وصل اليه مسلسله النخبوـي، فنظم هجـمة قمعية شاملة

هذه المرة من نوع القضية الوطنية، قد زاد في تعريه الطبيعة الانتهازية لشعار وسياسة "الاجماع الوطني" ولعل من مظاهر انفصال المهزولة الانتخابية مسبقاً "فقدان حماس الجماهير لهذه الانتخابات، وهو ما ينافي له أصحاب الخط الانتخابي الانتهازى، متذمرين أن "تجربة" العشر سنوات الاخيرة التي أطلق عليها زورا اسم "مسلسل التحرير والديمقراطية"، هو بالضبط تزايدوعي الجماهير الشعبية بالطابع النخبوى والهامشى لما يسمى بالموءسسات التمثيلية، وادراكها لكون الديمقراطية المزعومة ليست سوى وسيلة لتثبت المشروعية المفقودة للطبقة السائدة، وتحريف الصراع الاجتماعى عن مجراه الحقيقى. وان التحرير المزعوم لم يكن سوى مدخلأ وغطاء لتكريس تفويت السيادة الوطنية، وتركيز الهيمنة الامبرialisية عبر القواعد العسكرية والتبعية الاقتصادية والسياسية.

ولذلك، فان المساهمة في "المسلسل الديموقراطي" بمنطق وسياسة ما يسمى بالاجماع الوطنى، انما يجعل من هذا الاجماع اجتماعا ضد الشعب، ومحاولة لضرب ارادته وسيادته. ولذلك أيضا، فان المشاركة في "الموءسسات التمثيلية" الخاضعة للحكم المطلق، انما هي تزكية لهذا الحكم، مهما كان حسن النية أو الاعتبارات التكتيكية، ومهما كانت التبريرات التي تجلى بطلان أهمها، كمثل حجة "تمتين الجبهة الداخلية" الوهمية، ما دام النظام المغربي قد بين بالملموس أنه لا يريد سلوك سياسة غير سياسة المساومة حول القضية الوطنية، واستخدامها ورقة لجلب الدعم الامريكى لheiakleه، والحفاظ على وجوده الملهل.

غير أن المهزولة الانتخابية تجري هذه المرة والخط التحريري الدخيل على حركة التحرير الشعبية قد أفصح نهائيا عن عمالته وانتهازيته، وانجرافه مع الاجماع المشبوه الى غير رجعة.

وهنا لابد من القول أن من يرفع الديمقراطية داخل الاجهزة الحزبية وفي التعامل مع المناضلين، ويستعمل المناورة والتآمر بدلا عنها، لا يمكن أن يناضل من أجلها نضالا حقيقيا داخل المجتمع، وهذا ليس أمرا جديدا عند حفنة الانتهازيين المنفعيين الذين يريدون التسلط على تنظيمات الجماهير الشعبية، والتحدث باسمها زورا وبهتانا. وهنا لا ننسى ما كتبه الشهيد عمر بنجلون، عندما قال: "لقد تبين الى أى حد تتطلب المطالبة الديمقراطية في مسلسل الكفاح التحررى بعض الضرورات الملحوظة، ابتداء من الممارسة الديمقراطية داخل الحركات التقديمية نفسها".

اتخذت مظاهر متنوعة، مدشنا هذه السنة باغتيال المناضل البربيرى، ومصعدا من استفزازاته للمعتقلين وذويهم، في نفس الوقت الذى عمد فيه وبشكل سافر، الى منع جمعية حقوق الانسان من عقد مؤتمرها الوطنى الاول، وانتهائا حرمة مقرها. ان هذه التحديات الخطيرة والصادفة لادنى وأبسط الحقوق الانسانية المعترف بها دوليا، ليست معزولة بل تدرج في اطار هجمة شاملة تصاعدت وتيرتها منذ عدة شهور، فالنظام لا زال يحتفظ قيد الاعتقال التعسفي بالعديد من المناضلين والمسؤولين النقابيين والسياسيين، مدنين منهن وعسكريين، في نفس الوقت الذى تصاعدت فيه حملة الطرد والتسریح ضد العمال، وخاصة منهم النقابيون.. ناهيك عن اوضاع العديد من المناضلين المختطفين الذين لايزال مصيرهم مجهولا.

كما تعرف الجامعة المغربية أوضاعا قمعية مماثلة، من عسكرة الجامعة وتطويقها بوليسيا الى اغلاق الكليات، مرورا برفض فتح الحوار مع المنظمة الطلابية الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب، والاستمرار في اعتقال العديد من مناضليها. وتعزز الجمعيات الثقافية نفس الوضع، بتصعيد الرقابة على انشطتها وعلى فروع اتحاد كتاب المغرب ومنع المهرجان السادس للشعر .. كل هذا فضلا عن استمرار الرقابة والمحظر على الصحافة الوطنية، وخرق حرمة المقرات الحزبية والنقابية ..

ـ كما استهدف التجميد المذكور توفير هامش أوسع للمناورة بخصوص القضية الوطنية، ثم ترتيب بعض الاوضاع على اثر محاولة الدليلي الانقلابية. ـ وأخيرا، قام جهاز القمع غداة اعلان الانتخابات، باعتقال العديد من المناضلين والمسؤولين الاتحاديين لمنعهم من حضور اجتماع حزبي، وقد مجموعتهم المحاكمة بتهم ملفقة للتقطيع عن الخلفية السياسية الحقيقة لهذه الاجراءات القمعية والارهابية، والتي تدرج في اطار تحضير "المناخ المناسب" لتمرير اللعبة الانتخابية الجديدة.

"الاجماع" ضد الشعب

وهكذا يتضح مرة أخرى أن النظام الرجعي بالمغرب لم يخرج عن نهجه الدائم في مزاوجة القمع الحقيقي مع الانفتاح المزيف. وإذا كانت الانتخابات التي تحضر لا تمثل، بالنسبة للنظام، سوى اجراءا عابرا ضمن نهجه السياسي الثابت، فإن تهافت بعض الاطراف عليها، بدون قيد ولا شرط، وبدون مبررات

هذه المرة من نوع القضية الوطنية، قد زاد في تعريه الطبيعة الانتهازية لشعار "سياسة "الاجماع الوطني" ولعل من مظاهر انفصال المهرلة الانتخابية مسبقاً "فقدان حمان" الجماهير لهذه الانتخابات، وهو ما يتاصل له أصحاب الخط الانتخابي الانتهازى، متذاسين ان "تجربة" العشر سنوات الاخيرة التي أطلق عليها زوراً اسم "مسلسل التحرير والديموقراطية"، هو بالضبط تزايد وعي الجماهير الشعبية بالطابع النخبوى والهامشى لما يسمى بالمؤسسات التمثيلية، وادراكها لكون الديموقراطية المزعومة ليست سوى وسيلة لتبثيت المشروعية المفقودة للطبقة السائدة، وتحريف الصراع الاجتماعى عن مجراه الحقيقى. وان التحرير المزعوم لم يكن سوى مدخلاً وغاية لتكريس تفويت السيادة الوطنية، وتركيز الهيمنة الامبرialisية عبر القواعد العسكرية والتبعية الاقتصادية والسياسية.

ولذلك، فان المساهمة في "المسلسل الديموقراطي" بمنطق وسياسة ما يسمى بالاجماع الوطنى، انما يجعل من هذا الاجماع اجماعاً ضد الشعب، ومحاولة لضرب ارادته وسيادته. ولذلك أيضاً، فان المشاركة في "المؤسسات التمثيلية" الخاضعة للحكم المطلق، انما هي تزكية لهذا الحكم، مما كان حسن النية أو الاعتبارات التكتيكية، ومهما كانت التبريرات التي تجلى بطلان أهمها، كمثل حجة "تمتين الجبهة الداخلية" الوهمية، ما دام النظام المغربي قد بين بالملموس أنه لا يريد سلوك سياسة غير سياسة المساومة حول القضية الوطنية، واستخدامها ورقة لجلب الدعم الامريكى لهياكله، والحفاظ على وجوده الملهل.

غير أن المهرلة الانتخابية تجرى هذه المرة والخط التحريفي الدخيل على حركة التحرير الشعبية قد أفسح نهائياً عن عمالته وانتهازيته، وانجرافه مع الاجماع المشبوه الى غير رجعة.

وهنا لابد من القول أن من يرفض الديموقراطية داخل الاجهزة الحزبية وفي التعامل مع المناضلين، ويستعمل المناورة والتمرد بدليلاً عنها، لا يمكن أن يناضل من أجلها نضالاً حقيقياً داخل المجتمع، وهذا ليس أمراً جديداً عند حفنة الانتهازيين المنتفعين الذين يريدون التسلط على تنظيمات الجماهير الشعبية، والتحدى عندما قال: "لقد تبين الى أى حد تتطلب المطالبة الديموقراطية في مسلسل الكفاح التحررى بعض الفضورات الملموسة، ابتداءً من الممارسة الديمقراطية داخل الحركات التقدمية نفسها".

اتخذت مظاهر متعددة، مدشناً هذه السنة باغتيال المناضل البربرى، ومصعداً من استفزازاته للمعتقلين وذويهم، في نفس الوقت الذى عمد فيه وبشكل سافر، الى منع جمعية حقوق الانسان من عقد مؤتمرها الوطنى الاول، وانتهاك حرمة مقرها، ان هذه التحديات الخطيرة والسافة لادنى وأبسط الحقوق الانسانية المعترف بها دولياً، ليست معزولة بل تنددرج في اطار هجمة شاملة تصاعدت وتيرتها منذ عدة شهور، فالنظام لا زال يحتفظ قيد الاعتقال التعسفي بالعديد من المناضلين والمسئولين النقابيين والسياسيين، مدنيين منهم وعسكريين، في نفس الوقت الذى تصاعدت فيه حملة الطرد والتسريح ضد العمال، وخاصة منهم النقابيون.. ناهيك عن اوضاع العديد من المناضلين المختطفين الذين لايزال مصيرهم مجهولاً.

كما تعرف الجامعة المغربية أوضاعاً قمعية مماثلة، من عسكرة الجامعة وتطويقها بوليسيها الى اغلاق الكليات، مروراً بفرض فتح الحوار مع المنظمة الطلابية الاتحاد الوطنى لطلبة المغرب، والاستمرار في اعتقال العديد من مناضليها. وتعرف الجمعيات الثقافية نفس الوضع، بتعصيده الرقابة على انشطتها وعلى فروع اتحاد كتاب المغرب ومنع المهرجان السادس للشعر... كل هذا فضلاً عن استمرار الرقابة والمحظر على الصحافة الوطنية، وخرق حرمة المقرات الحزبية والنقابية... .

ـ كما استهدف التجميد المذكور توفير هامش أوسع للمناورة بخصوص القضية الوطنية، ثم ترتيب بعض الاعراض على اثر محاولة الدليلي الانقلابية.

ـ واخيراً، قام جهاز القمع غداة اعلان الانتخابات، باعتقال العديد من المناضلين والمسؤولين الاتحاديين لمنعهم من حضور اجتماع حزبي، وقدم مجموعة منهم للمحاكمة بتهم ملفقة للتغطية عن الخلقة السياسية الحقيقة لهذه الاجراءات القمعية والارهابية، والتي تنددرج في اطار تحضير "المناخ المناسب" لتمرير اللعبة الانتخابية الجديدة.

"الاجماع" ضد الشعب

وهكذا يتضح مرة أخرى أن النظام الرجعي بالمغرب لم يخرج عن نهجه الدائم في مزاوجة القمع الحقيقى مع الانفتاح المزيف. وإذا كانت الانتخابات التي تحضر لا تقبل، بالنسبة للنظام، سوى اجراءً عابراً ضمن نهجه السياسي الثابت، فإن تهافت بعض الاطراف عليها، بدون قيد ولا شرط، وبدون مبررات

واختياراتها — تلك المكاتب التي تسعى حالياً حفنة من الانتهازيين المسلمين إلى ضربها وتمبيعها — وعبرت عنه العديد من المواقف والبيانات ذكر من بينها على سبيل الذكر لا الحصر، البيان الصادر عن اللجنة المركزية للاتحاد (١٩٧٢ أكتوبر) :

"يطالب الاتحاد الوطني من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام وال مباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم ارادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ، ويسيطر الاطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي ."

لا بديل عن سيادة الشعب

ان النضال الديمقراطي الحقيقي لا يوقفه القمع ولا التزييف ولا العمالء، فلا حاجة للتأكيد على الطابع الفوقي والنخبوي "للاجماع"، الذي لا يشمل سوى نخبة سياسية تتولى اعادة انتاج مقومات الحكم المطلقة وتتجديدها سواء بالمساهمة المباشرة في اجهزة الدولة التنفيذية، او من خلال تغليفها بالظاهر الديمقراطي الشكلي عبر موءسسات مزورة لا تعدو ان تكون مجرد اذيال لاجهزة الدولة المسخرة لخدمة مصالح الطبقة السائدة. أما الشعب المغربي، وحقه في فرض سيادته عبر موءسسات تشريعية حقيقة، تخول له السيادة دون سواه، فان لا هدف "للاجماع" المذكور سوى تهميشه والتعامل مع جماهيره الواسعة كمجرد "رعايا"، يطلب منهم تزكية المؤسسات التابعة المذكورة، ويمنع عليهم منعا كليا حتى مجرد التفكير في موءسسات بديلة،

هذا ما تعرضنا له في العدد السابق من خلال تحديد المنطلقات التي يرتكز عليها الخط الديمقراطي الحقيقى ، الا وهى :

١- طبيعة الحكم المطلق التي لم تتغير والتي تعادي الديمقراطية
بالمبدأ، وتمتنع قيام ولو مؤسسات ليبيرالية بالمفهوم البورجوازي للكلمة.

٢- الهدف المعلن للانتخابات القادمة هو محاولة اضفاء الشرعية المفقودة شعبياً، ونيل التزكية لنفس الحكم المطلوب.

٣- النضال الديمقراطي الحقيقي جزء من البرنامج الوطني التقدمي المستقل، الذي يعتمد الممارسة الجماهيرية اليومية من أجل انتزاع كافة الحقوق الديمقراطية، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ويتميز بذلك تام التمييز عن الخط الانتخابي الموسمي والتخبيوي.

٤- الجبهة الوطنية الديموقراطية يجب أن تكون تجسيدا للنضال الديموقراطي ، واطارا وحدويا لتحقيق أهدافه .

— لا معنى للنضال الديمقراطي، ولا أفق له، الا ضمن التوجه الاستراتيجي الواضح الرامي الى تحقيق سيادة الشعب وتمكين ممثليه الحقيقيين المنتخبين انتخاباً نزيهاً، من رسم الاطار التشريعي الشعبي الاعلى الذي تنبثق منه كل المؤسسات والاجهزة التي يقرها الشعب ببنفسه.

وهذا أيضاً ما أعلنته وتبثته القوى التقدمية المتأصلة في كفاحها من أجل الديمقراطية منذ فجر الاستقلال، كمكسب من مكاسب وعي الجماهير

حركة التحرر العربية وأزمة الهيمنة الامبرialisية

ما من شك في أن العالم العربي يشكل عنصرا هاما في السياسة الدولية وموضع صراعات بدأت منذ المرحلة الاستعمارية وتكتسياليوم بعدا من نوع خاص، ذلك أن العالم العربي هو أولا الخيرات البترولية التي تمثل حوالي ٥٠٪ من التمويلات العالمية وثانيا تمويلات أوروبا . فمنذ ارتفاع سعر البترول عام ١٩٧٣، أصبحت إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط حقولا لعقود هائلة، حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٨٠ وحده ٦٠ مليار دولار يوجه نصفها تقريبا إلى شركات أوروبية وأمريكية. وينبغي أن نضيف لهذا الرقم مشتريات الأسلحة التي تشكل أيضا أرباحا طائلة، فقد اشتهرت دول إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط حوالي ٤٠٪ من الأسلحة الثقيلة المباعة في العالم في الفترة ما بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠.

لكن البلدان العربية ليست فقط حقلًا للعقود والاستثمارات ، فغير الموارد المالية المتراكمة بفضل البترول ، تلعب بعض هذه البلدان دوراً نشطاً في السوق المالي الدولي . وفي الفترة ما بين ١٩٧٩ و ٢٥ ، بلغت قيمة المساعدة الرسمية التي قدمتها منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول - وخاصة العربية السعودية - ٢٣٥ مليار دولار . كما أن كثيراً من البنوك العربية كانت تساهم

التي عرفت اصلاحاً زراعياً، فقد رافقه في غالب الاحيان بروز بورجوازية قروية.
ان معدل الاستثمارات في الفلاحة طوال السبعينات كانت منخفضة
بشكل مفزع، فبالنسبة للمخططات التي غطت سنوات ٢٦ و ١٩٨١، كان هذا
المعدل أقل من ١٠٪ (بينما نصف السكان العاملين يستغلون في الزراعة).
وقد وصل هذا الرقم الى ٣٥٪ في مصر، اما الاستثناءات الملحوظة فهي سوريا
والعراق واليمن الجنوبي.

— وأخيراً فإن الهجرة القروية نحو المدن قد أدت الى افراج القرى
من القسم الاكثر نشاطاً من السكان وساهمت بذلك في نقص الاراضي المزروعة،
وقد عمقت هذه الوضعيّة تبعية العالم العربي للبلدان الغربية.

اما على الصعيد الصناعي، فرغم وجود بعض المشاريع الكبرى — التي
أنجزتها مصر الناصرية في الخمسينات — واستثمارات هامة نسبياً وقيام عدد من
البلدان بتأمين الصناعة الكبرى، فإن حدود التصنيع بالطريقة التي تم بها
تظهر بوضوح. طبعاً ان الصناعة تساهم اليوم بقسط اوفر في تكوين المنتوج
الوطني الخام ٢٣٪ في مصر عام ١٩٧٧ (مقابل ١٦٪ عام ١٩٧٠) و ١٦٪ في المغرب (مقابل ١٥٪)، لكن يمكن ان نسجل على العموم
شبه انعدام قطاع مواد الانتاج، وضعف قطاع انتاج المواد الوسطية، وتتطور قطاع
انتاج مواد الاستهلاك فقط، من صناعات الاغذية واللباس وبعض المواد
الاستهلاكية الطويلة الامد (وان كانت لا تزال في مرحلة تركيب القطع
المستوردة).

بطبيعة الحال، ينبغي القيام بدراسات تفصيلية في هذا الميدان،
فالوضع في المغرب وتونس اللذين اختارا الاندماج في السوق الرأسمالية
الدولية، يختلف عن الوضع في الجزائر التي تسعى الى بناء اقتصاد مستقل.
وقد أكدت انعكاسات الازمة الرأسمالية هشاشة اقتصاد كل من المغرب وتونس.
لكن علينا ان نلاحظ أيضاً ان البلدان التي اختارت طريق التصنيع المستقل —
بالاعتماد خاصة على مصادرها من البترول والغاز — تعرف صعوبات في التحكم
في بعض المشاكل الهامة، مثل التبعية ازاء الشركات المتعددة الجنسيات،
عدم التمكن من التيكنولوجيات. وهكذا نشهد تبذيراً هائلاً للاستثمارات،
حيث تكلف المشاريع المقامة في الشرق الاوسط أحياناً ثلاثة أضعاف ما تكلفه في
أوروبا، وليس من النادر أن نجد مصانع مستوردة لا تشتمل الا بنسبة ٢٠٪ او
٣٠٪ من قدرتها الانتاجية.

وعلى مستوى التجارة والديون والتبعية الخارجية، نجد ان نسبة

في تنظيم "عمليات ثلاثية" برساميل عربية وتيكنولوجيا غربية ويد عاملة من
العالم الثالث، وقد شجع انشاء عدة صناديق لمساعدة الاقتصادية وبنوك التنمية
الحكومات العربية على لعب دور نشيط في العالم الثالث.

كما ان افريقيا الشمالية والشرق الاوسط يشكلان موقعاً استراتيجياً في
غاية الامتناع. فمنذ الحرب العالمية الثانية، والامبرالية ترغب في ان تجعل
من هاتين المنطقتين قاعدة عدوانية ضد البلدان الاشتراكية وموقع لمحاربة
حركة التحرير وللتغلغل في افريقيا، وقد تضاعفت اهميتها منذ نهاية السبعينات.
وأخيراً، فإن العالم العربي هو حقل لنزاعات محلية واقليمية تعنى
أحياناً المجموعة الدولية بكمالها. فهناك اولاً النزاع الاسرائيلي العربي الذي
بدأ منذ عام ١٩٤٧، ويتجدد اليوم مظهراً فلسطينياً وآخر ليبانياً، وهناك نزاع
الصحراء الغربية في محيط العالم العربي وال Herb العرائفي الايراني في خليجه.
ثم هناك نزاعات أخرى أقل اتساعاً: ليبيا/ مصر، ليبيا/ تونس، اليمن
الشمالي / اليمن الجنوبي . الخ.

لجميع هذه الاسباب التي ذكرناها بايجاز، فإن المنطقة العربية تشكل
منذ سنوات طويلة مجال صدام حاد بين الامبرالية وقوى التحرر الوطني
والاجتماعي.

لقد عرف العالم العربي خلال العقود الاخيرة، تحولات عميقة، لكن
كل البلدان العربية تعرف، على مستويات متفاوتة، أزمة اقتصادية واجتماعية
طويلة الامد، حيث تعمقت الهوة بين تطلعات الجماهير الشعبية وقدرة الانظمة
على الاستجابة لتلك التطلعات. فلننظر الى بعض مظاهر هذه الازمة بشكل مركز.
على الصعيد الزراعي: اذا استثنينا السودان، فإن كل البلدان العربية
تعرف عجزاً زراعياً، بينما حتى ١٩٧٠ كانت مصر والجزائر والمغرب وسوريا تتوفر
على فائض زراعي. وقد ارتفعت قيمة استيراد المواد الغذائية بنسبة ثلاثة في
الفترة ما بين ٢٣ و ١٩٧٧، كما ان معدل الاكتفاء الذاتي في مجال القمح قد
انخفض من ٦٩٪ الى ٣٩٪. لدى مجموع بلدان غرب آسيا ما بين ٢٠٪ و ٢٧٪
وتحجب الاشارة هنا الى ان نسبة الفلاحة في المنتوج الوطني الخام قد
عرفت تقهقرًا متواصلاً منذ السبعينات. وكل هذا عدة اسباب، هي:
— الحفاظ على هيأكل زراعية عتيقة في بعض البلدان. أما في الجهات

التنمية".

وراء كل هذا، يمكن أن نلاحظ أيضاً "التضخم الديموغرافي" الكبير الذي يجعل أغلبية السكان تتكون من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، مع العلم أن معدل السكان النشطين يتراوح ما بين ٢٥٪ و٣٠٪، مع نسبة أقل عند النساء.

محاولة التكيف الامبرالي

تميزت السبعينيات بجهود كبيرة بذلتها الامبرالية من أجل اضعاف حركة التحرير من جهة والتغلب في المنطقة بشكل طويل الأمد من جهة أخرى، لا سيما بعد أن كشفت أزمة البترول عام ١٩٧٣ الاهمية الحاسمة لهذه المنطقة بالنسبة للغرب. فما هي العوامل التي ساعدت على عودة الامبرالية بشكل كثيف؟

ـ ان الوضعية الاقتصادية والمالية في بعض البلدان العربية والتي هي من ثمرة الهيمنة الامبرالية، تسهل الضغوطات الخارجية، سواء كانت مباشرة من طرف الولايات المتحدة نفسها أو غير مباشرة عن طريق العربية السعودية خاصة. وقد خرجت هذه الاختيارة معززة من حرب اكتوبر ١٩٧٣، وتزايد نفوذها في العالم العربي بموازاة انهيار الناصرية والبعث.

ـ ان العربية السعودية تشجع بل وتمول الردة اليمينية في البلدان العربية التي كانت الى ذلك الحين تشكل موقع لحركة التحرير القومي. وهذا هو حال مصر والعراق وسوريا (حيث توفر السعودية مع باقي ممالك الخليج ٦٠٪ من الميزانية).

ـ ان استمرار النزاع الإسرائيلي كان عاملاً مهماً في عودة الولايات المتحدة بقوة الى المنطقة، خاصة منذ ١٩٦٧ وبشكل أقوى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣. فعلى اثر هذه الحرب، اعادت مصر علاقاتها مع واشنطن، واستقبلت نيكسون في دمشق والقاهرة. وقد نجحت الرجعية العربية في فرض شعار: "أمريكا تملك ٩٩٪ من الاوراق لحل النزاع الإسرائيلي العربي"، وبررت بذلك تحالفها مع واشنطن. وحتى بعد احداث بيروت، وافتقر الرجعية العربية على ان تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط، وهي التي ساندت بالطلاق عدوان اسرائيل على الشعبين الفلسطيني واللبناني.

ـ ولا بد من الاشارة أيضاً الى أن استمرار الحرب قد استخدم في كل بلد

البلدان العربية في التجارة الدولية قد انتقلت من ٣٦٪ الى ٤٠٪ ما بين سنتي ١٩٧٢ و ١٩٧٩، ولكن هذا راجع الى "الازدحام البيترولي" بشكل خاص. وفي نفس الوقت، فإن احداث ١٩٧٣، أكدت وعززت اندماج العالم العربي في السوق الرأسمالي الدولي. وهذا ينعكس بتكتيف تجارة هذه البلدان مع الغرب الذي يصدر لها أزمته وتضخمه المالي. ثم ان تبعية بعض الدول للبترول (الذي يصل أحياناً الى ٩٠٪ من صادراتها) يقود الى تبعية اراء تقلبات السوق. وفي الوقت الذي نجحت السياسة الامبرالية، بتحالف مع العربية السعودية، في نسق وحدة منظمة الدول المصدرة للبترول، تغدو هذه المسألة ذات عواقب وخيمة على هذه البلدان التي تتغير مداخلها بمشيئة السوق، وتتجدد التخطيط من آية فائدة، هذا مع العلم ان التجارة مع البلدان الاشتراكية ضعيفة جداً، وكذلك الامر بالنسبة لمجهود الاندماج العربي (أقل من ١٠٪ من المعاملات التجارية).

ـ الى كل هذا تضاف مشكلة الديون الخارجية، فعلى عكس بعض "التحاليل" يبقى الغرب هو المستفيد سياسياً واقتصادياً من مديونية العالم الثالث المتفاقمة، حيث تنقل هذه المديونية بوزنها على التنمية الاقتصادية، فقد بلغ التسديد السنوي للديون ٢٦٪ من الصادرات في المغرب و ٣٦٪ في مصر ١٩٨٠. الهجرة، مدن القصدير، "التضخم الديموغرافي" هي ظواهر أخرى بارزة للازمة. فالوضع الاقتصادي يؤدى ويساعد على الاختلال الذي يعود بدوره فيعمق الازمة. والنمو المشوه للمدن من أهم ظواهر هذا الاختلال، حيث يحتل العالم العربي الدرجة الثانية في هذا المجال بعد أمريكا اللاتينية، فمعظم بلدانه يعيش أكثر من ثلث سكانها في المدن الكبرى، مع نسبة هامة في العاصمة. وتقى هذه الهجرة الداخلية الناتجة عن أوضاع البوادي وعن النمو السكاني السريع ٠٠٠. تتم بشكل فوضوي، لا يقابلها تطوير امكانيات التشغيل في القطاع الصناعي. وتتكبد هذه الهجرة نحو المدن ملايين العاطلين والمعدمين الذين يشكلون في الغالب قاعدة الانفجارات الاجتماعية، في نفس الوقت الذي تفرغ البوادي من الشباب وتخلق مشكلة قوة العمل الزراعي.

ـ وهناك أيضاً ظاهرة هجرة اليد العاملة الى الخارج: من شمال افريقيا نحو أوروبا، ومن بلدان الخليج نحو الشرق الاوسط. وتمثل هذه اليد العاملة المهاجرة ٣٪ من قوة العمل في السودان مثلاً، و ١٢٪ في مصر و ٣٣٪ في الجزائر والاردن (سنة ١٩٨٠). وهذه الظاهرة تساهم في افراج بعض البلدان من يدها العاملة المتطرفة أو من أطراها وتزيد في تعقيد مشكلة "التحكم في

وعلى حدود العالم العربي ، ركزت الولايات المتحدة وجودها في كينيا والصومال ، فضلاً عن تعزيز أسطولها البحري في المحيط الهندي . كل هذا دون الحديث عن حليفها الكبير : اسرائيل . وتساهم المناورات العسكرية المشتركة (مع مصر والمغرب والصومال) في تقوية الروابط العسكرية مع هؤلاء الحلفاء ، لكن يجب أن نسجل هنا أيضاً حدود هذه السياسة ، فرغبة أمريكا في وضع جنود لها بشكل دائم في المنطقة لم تتعط كل النتائج المرجوة ، ذلك أنه بالرغم من الضعف النسبي الذي تعرفه المعارضة الشعبية للتدخل الأمريكي ، فإن الحكومات مجبرة علىأخذ الرأي العام بعين الاعتبار ، ومثال ايران لا يزال حاضراً في كل الأذهان .

ويمكننا قياس هذه الصعوبات في علاقات الولايات المتحدة بمصر . فقد ارتفى السادات في أحضان الامريكان ممنيا شعبه بالازدهار وبحل عادل لازمة الشرق الاوسط . لكنه لم يؤد حياته فقط ثمناً لهذا التعامل مع الاميرالية ، بل ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي بمصر قد زاد تفاقماً ، كما أكدت حرب لبنان ان السلام لا يزال بعيداً .

ازمة حركة التحرير ودور الثوريين العرب

على اثر الحرب العالمية الثانية ، عرفت حركة التحرير في العالم العربي نمواً كبيراً وحققت نجاحات هامة ، حيث تمت الاطاحة بالأنظمة العميلة للاستعمار في كل من مصر وسوريا والعراق . وطرحت في جدول الاعمال مهام الثورة الديموقراطية ، مثل الاصلاح الزراعي والاستقلال الوطني وبناء الدولة والتصنيع ... وقد كانت البورجوازية المتوسطة والصغيرة على رأس الحركة الشعبية لتحقيق هذه الاهداف ، أما الطبقة العاملة فرغم أهمية دورها لم تتمكن لاسب سنتطرق اليها من فرض هيمنتها على حركة التحرر .

لقد فرضت هذه القيادة البورجوازية الصغيرة وأهميتها سلطتها عبر الجيش والضباط . وامتد نفوذها خارج البلدان التي تسيطر عليها ، حيث صاحت الناصرية والبعثية أهم أيديولوجيات الحركة المعادية للاميرالية في الشرق الأوسط . وقد قادت هذه القيادة الوطنية المعادية للاستعمار عدداً من الاصحاحات المضادة للقطاع والاميرالية ، بل ان تجذر النضالات والمواجهات الداخلية والخارجية قد دفع بها أحياناً الى الوقوف في وجه بعض شرائح البورجوازية الكبيرة . لكنها كانت في نفس الوقت بفضل اصولها الاجتماعية وتكونها

وفي اسرائيل طبعاً كحججة للحفاظ على "الوحدة الوطنية" وساهم بذلك في شل قوى اليسار .

ولم يكن الهجوم الاميرالي المضاد بدون نتائج ، بل لا مبالغة في القول بأن الاميرالية الاميرالية حققت أكبر نجاحاتها في البلدان العربية ، بالمقارنة مع آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء . ويمكن قياس هذه النتائج من خلال :

– انتقال مصر ، وهي أهم قاعدة لحركة التحرير ، الى المعسكر الاميركي .

– توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ / ١٩٧٩ .

– ابعاد الاتحاد السوفيتي ، مع أزمة العلاقة بين القاهرة وموسكو وانحلال هذه العلاقة مع العراق . كما أن التحالف بين سوريا والاتحاد السوفيتي هو تحالف تكتيكي وليس استراتيجي .

غير أن هذه النجاحات الحقيقة لا يجب أن تتحجب عنا حدود السياسة الاميرالية ، فسقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ ، قد فك أهم قاعدة للاميرالية في الشرق الاوسط ، ثم ان عدم الاستقرار أصبح يشمل كل الانظمة ، من العربية السعودية الى المغرب ، مروراً بمصر ، حيث لا يمكن لاي حكومة ان تعتبر مستقبلها مضموناً .

لقد أدى هذا الوضع الى تقوية التدخل الاميركي المباشر في المنطقة ، كما يشير الى ذلك تقرير أعدته المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، يقول : "ان المذهب الذي أعلنته ادارة نيكسون لتبرير "فتنة" حرب الهند الصينية قد حل محله وجهة نظر أكثر حرافية ومرونة ، وهي استخدام قوات التدخل السريع ؛ فالولايات المتحدة لن تكتفي بتقديم المعدات العسكرية للدول التي تتعرض للعدوان الشيعي ، ولكنها سترسل جنودها أيضاً الى هناك " .

ورغم أن العدوان الشيعي المزعوم لا وجود له ، فإن الولايات المتحدة قد استمرت في تقديم الدعم لبعض الدول في صراعها ضد حركات التحرير ، حيث أيدت ايران ضد شعب عمان (١٩٧٥ – ٢٤) والمغرب في صراع الصحراء ، واسرائيل في عدوانها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني . ولا بد أن نسجل هنا دور الدركي الذي تلعبه اسرائيل في المنطقة ، بفضل قوتها العسكرية وتحالفها مع الاميرالية الاميرالية .

ان الولايات المتحدة ترغب اليوم في دمج العالم العربي كله في شبكة من القواعد العسكرية التي تصلح كموقع انطلاق لقوة التدخل السريع . فهي تتتوفر اليوم على تسهيلات عسكرية في البحرين ومصر والمغرب وعمان وتونس .

اما في شمال افريقيا ، فان حركة التحرر قد تميزت بخاصيات ارتبطت الى حد كبير بنوع الهيمنة التي فرضها الاستعمار الفرنسي ، حيث قاد الكفاح المسلح للشعب الجزائري الى الاستقلال وانطلقت الجزائر في طريق انجاز تحولات عميقة معادية للاقطاعية والامبرialisية ، عززها وزن الطبقة العاملة ذات التقليد النضالية الواسعة ، الا ان المجال هنا لا يسمح بالتنطرق الى كل مظاهر الواقع الجزائري وتطوره الحالي .

ان ما يحدد ازمة قيادة حركة التحرر الوطني هو الوضع الخاص الذي يعيشه العالم العربي : فمن جهة لم تستطع الكثير من المجتمعات العربية حل مشاكل الجماهير الشعبية ، سواء منها مشكل العيش او المشاكل الثقافية . والأنظمة في هذه المجتمعات انتظمة معزولة تخشى اى تحرك للجماهير ، وهذا ما رأيناه طوال احداث بيروت .

ولا بد من التذكير هنا بأن جل البلدان العربية تتميز بداخل مهام التحرر الوطني مع مهام التحرر الاجتماعي ، وهذا ما يزيد من أهمية الصراع والمواجهات فيها . ومن جهة أخرى ، نجد قيادات بورجوازية لم تستطع استكمال دورها التاريخي وعجزت عن قيادة الاصلاحات التي تنتظرها الجماهير . اما الحركة الشورية فهي تعاني من القمع ولم تتمكن بعد من بلوغ تحالف الطبقات والفئات الشعبية . غير أن هذا الوضع لم ينعكس بجمود الجماهير ، بل بانفجارات وانتفاضات ، كما حدث في مصر عام ١٩٧٧ ، وتونس عام ١٩٧٨ ، والمغرب عام ١٩٨١ ، تعبيرا عن السخط الجماهيري ، ولكن ايا عن الصعوبات التي تعاني منها القوى الثورية في تنظيم وتأطير هذا السخط نفسه .

ونشير الى أن هذه الازمة تترجم في الواقع ازمة الايديولوجيات القومية بشكلها الناصرى والبعشى ، التي عبرت في وقت سابق عن تطلع الجماهير العربية نحو الوحدة . فقد تجسدت القومية العربية على مستوى كفاح الشعوب العربية المشترك ضد الامبرialisية والاستعمار اولا ، وعلى مستوى مشاريع الوحدة بين بعض البلدان والتي لم تدم طويلا . وعلى هذين المستويين ، انحرست الحركة الوحدوية في السبعينيات ، وهذا رغم ما تشكله القضية الفلسطينية وتدخلات الامبرialisية الامريكية من عنصر توحيد وتحريك .

وقد قاد هذا الفشل الذى عرفه الاتجاه الوحدوى التقدمي ، من جهة الى تعزيز التزعزعات الاقليمية المحلية ، بل وحتى القبلية والطائفية ، ومن جهة أخرى الى بروز الاسلام من جديد كايديولوجية تعبوية . وهذا لا يعني ان التطلع نحو الوحدة العربية قد غاب تماما . والجدير بالذكر هنا ان القوى الرجعية

الايديولوجي ، تخشى تناami نضالات الفئات الشعبية ، وخاصة الطبقة العاملة . في الوقت الذى كانت تقع الاحزاب الاقطاعية او الموالية للغرب ، كانت تسلط سيفها ايضا على الثوريين وعلى المنظمات النقابية ، منشئة احزابا واحدة ، بالقوة او بالفعل . وقد كان لتصفية الديموقراطية هذه نتائج خطيرة على تطور التجارب الناصرية والبعشية . وفي نفس الاتجاه ، دخلت العلاقات الرأسمالية الى الbadia ، السياسة والنقايبة . وفي نفس الاتجاه ، فاشتد الصراع الطبقي بين الفلاحين الفقراء بفضل الاصلاح الزراعي ، فاشتد الصراع الطبقي بين الفلاحين الفقراء والبرجوازية الجديدة . لكن الفلاحين الفقراء لم يتمكنوا من المقاومة وقد حرمت عليهم كل الانظمة اى تنظيم حقيقي مستقل ، في حين تمكّن اغنياء الفلاحين من التسلط على كل التعاونيات وخرقوا قانون تحديد الملكية وتجالفو مع الاقطاعيين القدماء .

اما قطاع الدولة ، وخاصة القطاع الصناعي ، فقد انتقل الى ايدي المسيرين الجدد ، ولم تكن فيه للطبقة العاملة اى سلطة فعلية ولو أنها اكتسبت حقوقا ذات اهمية كبيرة . ولم يكن للمدراء ، وغالبيتهم من الجيش ، الا هم واحد وهو الاغتناء ، وهكذا ظهرت الى الوجود طبقة بورجوازية جديدة . هذا وقد أصبحت الدولة نفسها مصدرا اساسيا لمراركة الثورة خارج اى مراقبة شعبية . ف تكونت بورجوازية الدولة ، وهي بورجوازية بيرورقاطية مشدودة الى بقایا البيرورقاطية الصناعية والى فئة جديدة من "الكومبرادور" . وقد كان الحزب الواحد عاجزا تماما عن الوقوف في وجه صيرورة تكون هذه البورجوازية البيرورقاطية ، لاسيما وأن قادة الحزب هم قادة أجهزة الدولة أيضا . وحتى عبد الناصر الذى كان يعي بقدر ما حدود سياسته ، لم يتمكن من تصحيح الاتجاه ، ففتح التطور الاجتماعي في مصر الطريق امام ثورة السادات المضادة .

غير أن كل هذه التجارب عرفت استثناء بارزا يتمثل في ثورة اليمن الديموقراطي . فقد شرع هذا البلد ، خاصة بعد ١٩٦٩ في تحويل عميق للمجتمع عبر اصلاح زراعي معتمد فعلا على جماهير الفلاحين ، وعبر التأميمات والتركيز على دور الطبقة العاملة ، وتكوين حزب طبقي حقيقي . ولا شك في ان هذه التجربة هي اكثـر التجارب تقدما في العالم العربي ، وهذا راجع لـ :

- الكفاح المسلح الطويل ضد الاستعمار .
- قادة وطنيين عندما أخذوا السلطة كانوا على وعي بالحدود التاريخية للناصرية .
- ضعف البورجوازية في اليمن .

الدولة وتجهازها العسكري القمعي المتزايد وضعف القوى الثورية. لكن منذ نهاية السبعينيات، بدأ نظام الاضطهاد والهيمنة الامبرialisية يتعرض للضرائب. ولا شك أن العالم العربي، بعد أحداث بيروت والصدمة التي خلفتها عند الجماهير، سيشهد تقلبات عميقة.

Alan Grimes

الوطنية في الجمهورية العربية الاشتراكية

في مقالته الشهيرة "النظام والتحول في حكمي واحد ضد الامبرالية وصلبانها" يرى جعفر عزيز أن التحول والتقدم في حكمي واحد ضد الامبرالية وصلبانها هو التحول الشعوري في العمل الجماعي للروس. التأمل قد يعمد ذلك إلى هذه النهاية تكملة. ولا تزال جعلية مركزية من

*
من أجل انتهاك أسماء العربية وتحررها وتنفسها - واحداً تجاهيًّا - قد شوهدت لهذا الموضوع من خلال أحد أدباء سابقة

الفنون، يمثل هذه الجماعة في المغرب، وشروط ديناصها، وبذلك يتجزأ رائد بقرينه أشجارنا في التطور الشعالي

لأنه بهذه التجربة من شخصيات جسام وبيانات عربية ودور

القوى الثورية والوطنية الصلبة وحيثكة على دروب التطور،اتهم ابتعاثهم عساوية بوجودهم

العربية خلال السبعينيات استعملت الاسلام لمحاربة كل محاولات التغيير، فقد استخدمته العربية السعودية سلاحاً ضد عبد الناصر، كما استخدمه السادات ليكرز سلطنته ويحارب اليسار والناصريين. لكن في منتصف السبعينيات، حدثت قطيعة بين "الاسلام الرسمي" و"الاسلام المكافح"، وكان أسطع مثال على ذلك هو انتصار الثورة الإيرانية، ثم أحداث مكة عام ١٩٧٩. فلماذا هذا البحث في الاسلام عن جواب للاسئلة السياسية؟ الاسباب الرئيسية هي فشل التحديث والشعور بأن الازمة العميقة التي تتخطى فيها البلدان العربية هي تعبر عن فشل الايديولوجيات المرتبطة بهيمنة الغرب الامبريلي.

ان قدرة الاسلام في بعض الشروط على الاستجابة لتطورات الجماهير، هي السر الكامن وراء خزانة الثوري الذي كشف عنه سقوط شاه ايران. ولا بد كذلك من تسجيل ظاهرة احتدام النزاعات الدينية انطلاقاً من الوضع الذي تعاني منه الاقليات. فمنذ بضعة أعوام، اتخاذ هذا المشكل بعداً جديداً، في لبنان طبعاً وفي مصر مع الاقباط، وفي العراق مع الاكرااد والشيعة وفي جنوب السودان... وهو مشكل يرتبط بعجز الانظمة العربية على اقامة ديموقراطية حقيقة تضمن حقوق الاقليات. ويعرف هذا المشكل احتداماً كبيراً من جراء الازمة التي يمر منها العالم العربي، ويتم استغلالها من طرف الامبرالية والرجعية، وهكذا سمعنا قادة الكتائب اللبنانيية يدعون الى تحالف اقليات الشرق الأوسط مع اسرائيل. ان مخاطر "بلقنة" المنطقة باسم الدين مثيرة للقلق، لكن يجب أن ندرك أن الحل الوحيد لهذه المشاكل يمكن في ضمان حقوق الاقليات ضماناً فعلياً.

ان الوضع في العالم العربي يخلق اليوم شروطاً ملائمة للعمل الثوري، منها على الخصوص تطور الطبقة العاملة ونشاطها النقابي المستقل (في المغرب ومصر وتونس وفي الخليج...) ، وبروز قوى ثورية فعلية. غير أن الطريق لا زال طويلاً، فقد حددت الحركة الثورية لنفسها عدداً من المهام التي تعتبر بنفسها شروطاً لنموا هذه الحركة وللمزيد من الفرز داخلها، ولتوسيع وتمتين التحالف مع القوى المعادية للامبرالية.

لقد عرفت البلدان العربية خلال السبعينيات تحولات كبيرة، لكنها في نفس الوقت عرفت نوعاً من الاستقرار السياسي الناتج أساساً عن تركيز